

## دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

### The role of the Economic Factor in Shaping Sino-Russian Relations: Between the Imperatives of Cooperation and the Pressures of the Liberal International Order

بوصيلة عبد الغفور

مخبر التحولات الإستراتيجية والجيواقتصادية

mo.boucila@lagh-univ.dz

لوباكي لمياء \*

مخبر التحولات الإستراتيجية والجيواقتصادية

sonia.loubaki1990@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

تاريخ قبول المقال: 2025/08/21

تاريخ إرسال المقال: 2025/08/15

#### المخلص

في عالم تتصاعد فيه التوترات بين القوى العظمى، تتوحد الصين وروسيا تحت مظلة التعاون الاقتصادي. تعكس هذه العلاقة العميقة تعقيد التوازنات الجيوسياسية في زمن الاقتصاد العالمي المتشابك. تحتاج الصين إلى موارد الطاقة والمواد الخام لتلبية احتياجاتها المتزايدة، بينما تسعى روسيا للحصول على التكنولوجيا المتقدمة والأسواق الواسعة لاستثماراتها. يظهر هذا التقاهم الاستراتيجي كمحرك أساسي لتحول الديناميات العالمية. لكن التحديات ليست بعيدة؛ فالنظام الدولي الليبرالي يمارس ضغوطاً كبيرة، من عقوبات اقتصادية إلى آليات إقصاء مالي، تهدف إلى محاصرة كلا البلدين. ومع ذلك، يستجيب كل من بكين وموسكو بطرق مبتكرة، مثل تطوير آليات مالية جديدة وتجديد شراكتهما الاقتصادية. تتنافس قوات التكيف مع الظروف المتغيرة في عالم متشابك، محولة العلاقات الثنائية من مجرد مصالح اقتصادية إلى تحالف استراتيجي يهدف الهيمنة التقليدية. تتجاوز هذه الديناميات العلاقات الثنائية لتعيد تشكيل النظام الدولي، متحدية كل التوقعات، ومتسائلة إلى أين ستقود مجدداً هذه الشراكة الاستراتيجية في المستقبل.

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

**الكلمات المفتاحية:** العلاقات الصينية-الروسية، الاقتصاد السياسي الدولي، النظام الدولي الليبرالي، العقوبات الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، العالم في الصين و الصين في العالم.

**Abstract**

In a world where the balance of power teeters precariously, two titans stand at the crossroads: China and Russia. Faced with the pressures of a liberal international order that strives to contain their ambitions, both nations find solace and strength in an unyielding economic partnership.

As China's demand for energy surges, the vast Siberian landscapes call out, rich with resources waiting to be harnessed. Russian oil and gas flow toward the East, fueling China's rapid industrialization. Yet, this relationship is not one-sided. Russia, yearning for technological supremacy and lucrative markets, looks to China—a society innovating and expanding with relentless vigor.

In the backdrop, analysts observe the dialectical tension—a push and a pull, where economic cooperation emerges as the lifeblood of their alliance. As trade deals blossom and strategic investments intertwine, the two nations forge a bond that defies the traditional constraints of geopolitics.

But lurking beneath lies the specter of the liberal order. Western powers watch warily as this partnership challenges the status quo, forcing a reevaluation of existing frameworks. Here, in the interplay of need and ambition, a new chapter unfolds—a narrative not just of cooperation, but of survival against the tides of external pressures.

As the sun sets on the horizon, illuminating the shared pathways of economic integration, it becomes evident: in the realms of power, trade, and technology, the future of Sino-Russian relations will reshape the geopolitical landscape for years to come. In a world increasingly dominated by the liberal international order, two countries found themselves at a crossroads. As comprehensive economic sanctions from the West tightened their grip, they faced the stark challenge of survival. The tools of financial exclusion and technological blockades became instruments of constraint, but also catalysts for ingenuity.

United by their struggle against external pressures, the countries forged an alliance that redefined their economic sovereignty. Collaborative projects sprang forth, interlacing their economies with innovative barter systems and alternative currencies. While the West sought to isolate them, they developed powerful financial networks, leveraging technology to bypass traditional banking systems.

As mutual structural necessities propelled cooperation, a dialectical tension emerged, reshaping the global landscape. Rather than succumbing to isolation or hostility, this alliance became a beacon of resilience, inspiring others in similar predicaments.

In this age of globalization, the narrative shifted from one of competition to collaboration, challenging previously held ideological divisions. Economic factors transformed from mere levers of coercion into pathways for solidarity, as both countries embraced a new model of international relations.

In their quest for autonomy, they discovered that adaptation is not a retreat but an evolution—a journey towards redefining economic sovereignty, proving that in adversity, innovation and partnership are the most potent forces of transformation.

**Keywords:** Sino-Russian Relations, International Political Economy, Liberal International Order, Economic Sanctions, Economic Globalization, China in the World and the World in China.

## مقدمة

تشهد العلاقات الدولية في الوقت الراهن تحولاً جذرياً وعميقاً في طبيعة القوى والمحددات التي تؤثر التحالفات والشراكات الاستراتيجية على مستوى العالم. فقد تراجع الدور التقليدي للاعتبارات الاقتصادية كمجرد عوامل تكميلية أو ثانوية مقابل المعطيات السياسية والعسكرية والأمنية، لتصبح في صدارة المحددات ومحركاً رئيسياً يعيد رسم المشهد الجيوسياسي العالمي بوتيرة متسارعة وشاملة. ويعكس هذا التحول تحولاً نوعياً في مفاهيم القوة والنفوذ في النظام الدولي المعاصر، حيث باتت القدرة على بناء شبكات اقتصادية والتحكم في تدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا عنصراً حاسماً في تحديد المكانة الدولية للدول. وفي ظل هذا السياق المعقد والمتداخل، تُعد العلاقات الصينية-الروسية نموذجاً بارزاً وفريداً يعكس التفاعل الجدلي بين متطلبات التعاون الاقتصادي البنيوي العميق والتحديات المتنامية التي يفرضها النظام الدولي الليبرالي. فهذه العلاقة لا تختزل في شراكة اقتصادية عابرة أو تحالف تكتيكي مؤقت، بل تمثل ظاهرة جيوسياسية متطورة تتطوي على إمكانات هائلة لإعادة تشكيل مرتكزات النظام الدولي الراهن. ولفهم هذه الديناميكية المركبة، لا بد من تبني مقاربة تحليلية شاملة تتجاوز الأبعاد الاقتصادية المباشرة لتشمل السياقات السياسية والثقافية والاستراتيجية التي تُؤطر هذه العلاقة. كما يقتضي الأمر إدراكاً معمقاً للتحولات البنيوية في الاقتصاد العالمي والدور المتنامي للقوى الصاعدة في تقويض الهيمنة الغربية التقليدية وإعادة صياغة توازنات النظام الدولي.<sup>3</sup>

## الإطار التاريخي والتطور الزمني

تتطلب دراسة العلاقات الاقتصادية الصينية الروسية المعاصرة فهماً عميقاً للسياق التاريخي الذي تشكلت فيه هذه العلاقات عبر العقود الماضية. فالعلاقات بين البلدين تحمل إرثاً تاريخياً معقداً يمتد لقرون، شهد تقلبات درامية من التعاون والصراع والتنافس والتحالف، مما ترك بصماته العميقة على الأسس النفسية والثقافية للتفاعل الثنائي المعاصر.<sup>4</sup>

خلال الحقبة السوفيتية (1949-1991)، شهدت العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتي والصين تطورات مذهلة ومتناقضة. بدأت بتحالف أيديولوجي قوي في الخمسينيات، حيث قدم الاتحاد السوفيتي مساعدات اقتصادية وتقنية ضخمة للصين الناشئة، شملت بناء أكثر من 150 مشروعاً صناعياً كبيراً ونقل

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

تكنولوجيا متقدمة في مجالات الصناعات الثقيلة والطاقة النووية<sup>5</sup>. لكن هذا التعاون تحول بسرعة إلى صراع حاد في الستينيات بسبب الخلافات الأيديولوجية العميقة حول تفسير الماركسية-اللينينية والتنافس على القيادة في العالم الشيوعي، مما أدى إلى قطع التعاون الاقتصادي بشكل مفاجئ وسحب الخبراء السوفيت من الصين<sup>6</sup>.

هذا التاريخ المعقد يقدم دروساً مهمة لفهم العلاقات المعاصرة. فالتحالف القائم على الأيديولوجيا وحدها أثبت هشاشته وقابليته للانهايار السريع، بينما العلاقات الاقتصادية القائمة على المصالح المتبادلة والتكامل الهيكلي تتمتع بقدرة أكبر على الصمود والتكيف مع التغيرات السياسية<sup>7</sup>.

#### منهجية البحث والإطار النظري

تعتمد هذه الدراسة على منهجية بحثية متعددة الأبعاد تجمع بين التحليل النظري المعمق والتحليل التطبيقي المفصل. من الناحية النظرية، تستند الدراسة إلى المنظور الليبرالي في الاقتصاد السياسي الدولي، مع التركيز على مفاهيم الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي ودور المؤسسات الدولية في تشكيل السلوك الدولي<sup>8</sup>.

يتميز المنهج المستخدم بالتكامل بين عدة مستويات من التحليل: المستوى النظري الذي يتناول الأسس الفكرية والمفاهيمية للعلاقات الاقتصادية الدولية، والمستوى التطبيقي الذي يحلل التطورات الفعلية في العلاقات الثنائية، والمستوى الاستشراقي الذي يحاول تقدير الاتجاهات المستقبلية للعلاقات<sup>9</sup>.

من الناحية المنهجية، تستخدم الدراسة مزيجاً من الأدوات التحليلية تشمل التحليل الكمي للبيانات الاقتصادية والإحصائية، والتحليل النوعي للسياسات والاستراتيجيات والخطابات الرسمية، والتحليل المقارن لوضع العلاقات الثنائية في سياق أوسع من التحالفات الدولية المماثلة<sup>10</sup>.

#### أهمية الدراسة والإشكالية البحثية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب أساسية ومتزايدة. أولاً، الأهمية الأكاديمية والعلمية حيث تساهم في إثراء الأدبيات العربية المتخصصة في الاقتصاد السياسي الدولي والعلاقات الصينية الروسية، وتقدم إطاراً نظرياً متطوراً لفهم دور العامل الاقتصادي في تشكيل التحالفات الدولية المعاصرة. ثانياً، الأهمية العملية والسياسية حيث تقدم تحليلاً معمقاً لواحدة من أهم الشراكات الاستراتيجية في العالم المعاصر، مما يفيد صناع القرار والمحللين السياسيين في فهم التحولات الجيوسياسية الجارية وتداعياتها المستقبلية<sup>11</sup>.

كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة في السياق العربي، حيث تساعد في فهم كيفية تأثير التحولات في النظام الدولي على المنطقة العربية، وكيف يمكن للدول العربية أن تتعامل مع الفرص والتحديات الناشئة عن صعود القوى الآسيوية وتراجع الهيمنة الغربية النسبي<sup>12</sup>.

### دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

- الإشكالية البحثية المركزية: تتمحور هذه الدراسة حول تساؤل محوري معقد يتمثل في: إلى أي مدى يُسهم العامل الاقتصادي في رسم ملامح العلاقات الصينية-الروسية، في ظل التوتر الجدلي بين الضرورات البنيوية العميقة للتعاون المشترك، والضغوط المتزايدة التي يفرضها النظام الدولي الليبرالي؟ وما هي الآليات الدقيقة التي يوظفها هذا العامل لإعادة صياغة التوازنات الجيوسياسية على الساحة العالمية؟ ومن هذه الإشكالية تنفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسهم في تفكيك الظاهرة المدروسة، ومن أبرزها:
- كيف تتقاطع العولمة الاقتصادية وتداعياتها مع مسار العلاقات الثنائية بين الصين وروسيا؟
  - ما هي أشكال الهيمنة الغربية المتغيرة في النظام الاقتصادي الدولي، وكيف تؤثر هذه الأشكال على إمكانيات التعاون الاقتصادي الثنائي؟
  - كيف يمكن تحليل وتطبيق مقولة "الصين في العالم والعالم في الصين" ضمن سياق العلاقات الاقتصادية الصينية-الروسية؟
  - ما أبرز التحديات التي قد تُعيق هذا التعاون، وما هي الفرص المستقبلية الكامنة لتعزيزه وتوسيعه؟

#### فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة أن العامل الاقتصادي يشكل القوة المحورية والدافعة الأساسية وراء تنامي التقارب الاستراتيجي بين الصين وروسيا. فالحاجة المتزايدة لتكامل اقتصادي هيكلي، إلى جانب السعي لمواجهة الضغوط المتصاعدة من النظام الليبرالي العالمي، وخاصة ما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية الواسعة والحصار التكنولوجي، تُسهم بشكل مباشر في تعميق التحالف بين البلدين<sup>13</sup>. ويؤدي هذا التعمق المتسارع في التعاون الاقتصادي إلى إحداث تحولات هيكلية في النظام الاقتصادي الدولي، تسهم في تقويض نموذج القطب الواحد، وتدفع نحو نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، قائم على بدائل مؤسسية وتجارية ومالية تمثل تحدياً مباشراً للهيمنة الغربية التقليدية<sup>14</sup>.

#### المحور الأول: الخلفية النظرية للعلاقات الاقتصادية الصينية الروسية

يشكل هذا المحور الأساس النظري الذي تتبني عليه الدراسة، حيث يقدم تحليلاً معمقاً للإطار المفاهيمي الذي يحكم فهم دور العامل الاقتصادي في بلورة العلاقات الدولية المعاصرة. وينطلق من استعراض تطوّر الفكر الليبرالي في المجال الاقتصادي وتأثيره المتزايد على صياغة التفاعلات الدولية، ثم يتوسع في استكشاف نشأة وتطور الاقتصاد السياسي الدولي باعتباره منهجاً تحليلياً مركباً، يربط بين الاقتصاد والسياسة على مستوى عالمي.

## المطلب الأول: تطور النظرية الليبرالية في العلاقات الاقتصادية الدولية

الجزور التاريخية والفكرية للليبرالية الاقتصادية:

تعود جذور النظرية الليبرالية في العلاقات الاقتصادية الدولية إلى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي ظهر في القرن الثامن عشر، وارتبط أساساً بأعمال الفلاسفة الاقتصاديين أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو. ففي كتابه الشهير "ثروة الأمم" (1776)، قدّم آدم سميث مفهوم "اليد الخفية" التي تنظّم الأسواق تلقائياً وتوجهها نحو تحقيق المصلحة العامة، من خلال السعي الفردي لتحقيق المصالح الخاصة. هذا المفهوم، وإن وُلد في سياق الاقتصاد المحلي، إلا أنه سرعان ما أصبح قاعدة لفهم التجارة الدولية.<sup>15</sup>

وقد طوّر ديفيد ريكاردو هذا الإطار من خلال نظريته المعروفة بـ "الميزة النسبية" (1817)، حيث أثبت أن الدول يمكن أن تستفيد من التبادل التجاري حتى عندما تكون إحداها أكثر كفاءة في إنتاج كافة السلع، شريطة أن تتخصص كل دولة في إنتاج ما تجيده نسبياً. وقد شكلت هذه النظرية أحد أعمدة النظرية الليبرالية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأسست لفكرة التبادل التجاري كأداة لتحقيق المنافع المتبادلة.<sup>16</sup>

هذه الأسس النظرية المبكرة شكلت الأساس الفكري للنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، والتي تطورت عبر القرون لتشمل مفاهيم أكثر تعقيداً مثل الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والمؤسسات الدولية. لكن الجوهر الأساسي ظل كما هو: التجارة والتفاعل الاقتصادي يخلقان مصالح مشتركة تقلل من احتمالات الصراع وتعزز التعاون الدولي.<sup>17</sup>

التطور الحديث: من الليبرالية الكلاسيكية إلى الليبرالية الجديدة

شهدت النظرية الليبرالية تطوراً مهماً في القرن العشرين، خاصة بعد الحربين العالميتين والأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات. هذه الأحداث الكارثية أثبتت أن الأسواق الحرة وحدها لا تضمن الاستقرار والسلام، وأن هناك حاجة لدور أكبر للدولة والمؤسسات الدولية في تنظيم الاقتصاد العالمي.<sup>18</sup>

برزت الليبرالية الجديدة في السبعينيات والثمانينيات كاستجابة لهذه التحديات، حيث طورها منظرون مثل روبرت كيوهان وجوزيف ناي في كتابهما الرائد "القوة والاعتماد المتبادل" (1977). هذا العمل الأساسي طرح مفهوم "الاعتماد المتبادل المعقد" (Complex Interdependence) الذي يشير إلى أن العلاقات الدولية المعاصرة تتميز بتعدد القنوات والمستويات والموضوعات، مما يجعل استخدام القوة العسكرية أقل فعالية وأكثر تكلفة.<sup>19</sup>

الاعتماد المتبادل المعقد يتضمن ثلاثة خصائص أساسية: أولاً، تعدد القنوات التي تربط بين المجتمعات، وليس فقط الدبلوماسية الرسمية. ثانياً، غياب هيكل واضح للأولويات في الأجندة الدولية، حيث تتنافس

## دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع القضايا الأمنية التقليدية. ثالثاً، تراجع دور القوة العسكرية كأداة فعالة لحل النزاعات بين الدول المترابطة اقتصادياً<sup>20</sup>.

تطبيق النظرية الليبرالية على الحالة الصينية الروسية

عند تطبيق النظرية الليبرالية على العلاقات الصينية الروسية، نجد أن هناك عناصر مهمة تدعم الفرضيات الليبرالية. أولاً، النمو الهائل في التبادل التجاري بين البلدين، الذي ارتفع من 33 مليار دولار عام 2010 إلى 244.8 مليار دولار عام 2024، يخلق مصالح اقتصادية مشتركة قوية تحفز على التعاون وتقلل من احتمالات الصراع<sup>21</sup>.

ثانياً، التكامل المتزايد في قطاعات حيوية مثل الطاقة والتكنولوجيا والزراعة يخلق اعتماداً متبادلاً يجعل التعاون ضرورة اقتصادية أكثر منه خياراً سياسياً. مشاريع مثل خط أنابيب "قوة سيبيريا" بقيمة 400 مليار دولار تمثل استثمارات طويلة الأمد تربط مصالح البلدين لعقود قادمة<sup>22</sup>.

ثالثاً، تطوير مؤسسات تعاون مشتركة مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس يعكس الاتجاه نحو المؤسسة الليبرالية للعلاقات، حيث تسعى الدول لحل نزاعاتها من خلال آليات مؤسسية بدلاً من الصراع المباشر<sup>23</sup>.

لكن هناك أيضاً تحديات لتطبيق النظرية الليبرالية على هذه الحالة. أهمها أن التعاون الاقتصادي الصيني الروسي يتطور في سياق تنافسي مع الغرب، مما يعني أن الاعتماد المتبادل قد يكون أداة لمواجهة قوة ثالثة بدلاً من تعزيز السلام العالمي. كما أن طبيعة النظامين السياسيين السلطويين في كلا البلدين تطرح تساؤلات حول مدى قابلية تطبيق النظرية الليبرالية، التي تفترض عادة وجود مجتمعات ديمقراطية مفتوحة<sup>24</sup>.

## المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي الدولي كإطار تحليلي

تعريف الاقتصاد السياسي الدولي وخصائصه:

الاقتصاد السياسي الدولي (International Political Economy - IPE) هو مجال دراسي متعدد التخصصات يسعى لفهم التفاعل المعقد بين السياسة والاقتصاد في الساحة الدولية. يتجاوز هذا المجال الحدود التقليدية بين علم الاقتصاد وعلم السياسة ليقدم فهماً متكاملاً لكيفية تأثير القوى الاقتصادية على السلوك السياسي والعكس<sup>25</sup>.

يتميز الاقتصاد السياسي الدولي بعدة خصائص أساسية تجعله إطاراً مناسباً لتحليل العلاقات الصينية الروسية. أولاً، النظرة الشاملة التي تأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في تفسير الظواهر الدولية. ثانياً، التركيز على التفاعل الجدلي بين الدولة والسوق، وكيف تؤثر السياسات

## دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

الحكومية على الأسواق وكيف تؤثر القوى الاقتصادية على صنع السياسات. ثالثاً، الاهتمام بالتوزيع غير المتكافئ للثروة والقوة في النظام الدولي وتأثيره على السلوك الدولي<sup>26</sup>.

هذا المنهج يسمح بتحليل العلاقات الصينية الروسية ليس فقط كعلاقة تجارية أو سياسية، بل كظاهرة معقدة تتضمن أبعاداً اقتصادية وسياسية وثقافية واستراتيجية متداخلة ومتفاعلة. كما يساعد في فهم كيف تؤثر البنية الاقتصادية العالمية على خيارات السياسة الخارجية للبلدين، وكيف تسعى هذه السياسات بدورها لتغيير هذه البنية<sup>27</sup>.

المدارس الفكرية في الاقتصاد السياسي الدولي:

يتضمن الاقتصاد السياسي الدولي عدة مدارس فكرية رئيسية، كل منها يقدم منظوراً مختلفاً لفهم التفاعل بين الاقتصاد والسياسة. المدرسة الليبرالية، التي تم تناولها في المطلب السابق، تركز على كيفية تعزيز التجارة والاستثمار للتعاون الدولي وتقليل احتمالات الصراع. هذه المدرسة تنظر للعلاقات الاقتصادية الدولية كلعبة إيجابية يمكن للجميع الاستفادة منها<sup>28</sup>.

المدرسة الواقعية، من جهة أخرى، تركز على كيفية استخدام الدول للأدوات الاقتصادية لتعزيز قوتها النسبية في النظام الدولي. من هذا المنظور، التجارة والاستثمار ليسا مجرد أنشطة اقتصادية بل أدوات سياسية يمكن استخدامها لتحقيق أهداف استراتيجية. العلاقات الاقتصادية الدولية تُنظر إليها كلعبة صفرية حيث مكاسب طرف تعني خسائر للطرف الآخر<sup>29</sup>.

المدرسة الماركسية أو النقدية تركز على كيفية تكريس النظام الاقتصادي الدولي لعدم المساواة والاستغلال. من هذا المنظور، العلاقات الاقتصادية الدولية تعكس وتعزز الهيمنة الرأسمالية والإمبريالية، حيث تستفيد الدول المركزية المتقدمة على حساب الدول الطرفية النامية<sup>30</sup>.

تطبيق الاقتصاد السياسي الدولي على الحالة الصينية الروسية

عند تطبيق مناهج الاقتصاد السياسي الدولي على العلاقات الصينية الروسية، نجد أن كل مدرسة تقدم رؤى مفيدة ومكملة. من المنظور الليبرالي، يمكن فهم التعاون الاقتصادي المتزايد بين البلدين كنتيجة طبيعية للتكامل والاعتماد المتبادل الذي يحقق مصالح مشتركة. النمو في التبادل التجاري والاستثمار المشترك يخلق مصالح اقتصادية قوية تحفز على التعاون وتقلل من احتمالات الصراع<sup>31</sup>.

من المنظور الواقعي، يمكن فهم هذا التعاون كاستراتيجية لموازنة القوة ضد الهيمنة الأمريكية. في هذا السياق، التعاون الاقتصادي ليس مجرد تبادل تجاري بل أداة سياسية لبناء قطب جديد في النظام الدولي يتحدى الهيمنة الغربية. الاستثمارات الصينية الضخمة في روسيا والاعتماد الروسي على السوق الصيني يمكن فهمهما كعناصر في استراتيجية أوسع لتقليل الاعتماد على الغرب<sup>32</sup>.

### دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

من المنظور النقدي، يمكن فهم العلاقات الاقتصادية الصينية الروسية كمحاولة لتطوير نموذج بديل للنظام الرأسمالي الغربي. تطوير آليات دفع بديلة واستخدام العملات الوطنية بدلاً من الدولار يمكن فهمه كمحاولة لتحدي الهيمنة المالية الأمريكية وبناء نظام اقتصادي عالمي أكثر تعددية<sup>33</sup>.

### المطلب الثالث: العولمة الاقتصادية والهيمنة الغربية

مفهوم العولمة الاقتصادية وتطورها التاريخي

العولمة الاقتصادية هي عملية تاريخية معقدة تتضمن تزايد الترابط والتكامل بين الاقتصادات الوطنية على مستوى العالم. هذه العملية ليست جديدة، بل لها جذور تاريخية عميقة، لكنها تسارعت بشكل كبير في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين<sup>34</sup>.

يمكن تمييز عدة مراحل في تطور العولمة الاقتصادية. المرحلة الأولى (1870-1914) شهدت تطوراً كبيراً في التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، مدفوعة بالثورة الصناعية وتطور وسائل النقل والاتصالات. هذه المرحلة انتهت بشكل مفاجئ مع اندلاع الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات<sup>35</sup>. المرحلة الثانية (1945-1973) شهدت إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، مع تأسيس مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ونظام سعر الصرف الثابت القائم على الذهب والدولار. هذه المرحلة تميزت بالنمو السريع في التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر<sup>36</sup>.

المرحلة الثالثة (1973-الآن) بدأت مع انهيار نظام بريتون وودز وتبني أسعار الصرف المرنة، وتسارعت مع ثورة المعلومات والاتصالات وتحرير الأسواق المالية. هذه المرحلة تميزت بتطور أسواق مالية عالمية مترابطة وظهور شركات متعددة الجنسيات عملاقة وسلاسل قيمة عالمية معقدة<sup>37</sup>.

خصائص العولمة الاقتصادية المعاصرة

تتميز العولمة الاقتصادية المعاصرة بعدة خصائص أساسية تؤثر على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية. أولاً، تحرير التجارة والاستثمار من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتسهيل حركة رؤوس الأموال. هذا التحرير أدى إلى نمو هائل في التجارة الدولية، حيث ارتفعت من 12% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 1960 إلى أكثر من 30% حالياً<sup>38</sup>.

ثانياً، ثورة المعلومات والاتصالات التي قللت بشكل كبير من تكاليف الاتصال والتنسيق عبر المسافات الطويلة. هذا التطور مكن من ظهور سلاسل قيمة عالمية معقدة، حيث يمكن تجزئة عملية الإنتاج عبر دول مختلفة بناءً على الميزة النسبية لكل دولة<sup>39</sup>.

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

ثالثاً، نمو الأسواق المالية العالمية وتطور أدوات مالية معقدة تسمح بتنويع المخاطر وتحويل الأموال بسرعة عبر الحدود. هذا التطور زاد من كفاءة تخصيص رؤوس الأموال عالمياً، لكنه أيضاً زاد من مخاطر الأزمات المالية وانتشارها السريع<sup>40</sup>.

رابعاً، ظهور شركات متعددة الجنسيات عملاقة تلعب دوراً محورياً في تنظيم الإنتاج والتجارة العالمية. هذه الشركات تتحكم في سلاسل قيمة معقدة تمتد عبر قارات متعددة، وتؤثر على السياسات الاقتصادية للدول من خلال قراراتها الاستثمارية<sup>41</sup>.

الهيمنة الغربية في النظام الاقتصادي العالمي رغم أن العولمة الاقتصادية تُقدم نظرياً كعملية تفيد جميع الأطراف، إلا أن الواقع يشير إلى أن الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، تمكنت من تشكيل قواعد اللعبة بما يخدم مصالحها ويحافظ على هيمنتها. هذه الهيمنة تتجسد في عدة مستويات مترابطة<sup>42</sup>.

على المستوى المؤسسي، تسيطر الدول الغربية على المؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية. في صندوق النقد الدولي، تحتفظ الولايات المتحدة بحق النقض (الفيتو) من خلال حصتها التصويتية التي تزيد عن 16%. في البنك الدولي، يختار الأمريكيون تقليدياً رئيس البنك. في منظمة التجارة العالمية، تلعب الدول الغربية دوراً محورياً في تشكيل قواعد التجارة العالمية<sup>43</sup>.

على المستوى النقدي، يلعب الدولار الأمريكي دور العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم، حيث يشكل حوالي 60% من الاحتياطيات العالمية ويستخدم في تسوية حوالي 40% من التجارة الدولية. هذا الوضع يمنح الولايات المتحدة "امتياز الهيمنة" الذي يسمح لها بطباعة الأموال لتمويل إنفاقها دون مواجهة القيود التي تواجهها الدول الأخرى<sup>44</sup>.

على المستوى التكنولوجي، تهيمن الشركات الغربية على القطاعات التكنولوجية المتقدمة مثل أشباه الموصلات والبرمجيات والإنترنت. هذه الهيمنة تمكن الدول الغربية من فرض عقوبات تكنولوجية على الدول الأخرى ومنع وصولها للتكنولوجيا المتقدمة<sup>45</sup>.

#### تحديات العولمة والهيمنة الغربية

تواجه العولمة الاقتصادية والهيمنة الغربية تحديات متزايدة في العقود الأخيرة. أولاً، صعود القوى الاقتصادية الجديدة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا، التي تتحدى الهيمنة الغربية من خلال نموها الاقتصادي السريع وتطوير بدائل مؤسسية. الصين، على سبيل المثال، أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأسست مؤسسات بديلة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية<sup>46</sup>.

## دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

ثانياً، تزايد الشكوك حول فوائد العولمة في الدول الغربية نفسها، حيث أدت العولمة إلى زيادة عدم المساواة وفقدان الوظائف في الصناعات التقليدية. هذا أدى إلى صعود الحركات الشعبوية والقومية التي تطالب بالحماية والانغلاق<sup>47</sup>.

ثالثاً، الأزمات المالية المتكررة التي أظهرت هشاشة النظام المالي العالمي، وخاصة أزمة 2008 التي نشأت في الولايات المتحدة وانتشرت عالمياً، مما أضر بسمعة النموذج الاقتصادي الغربي<sup>48</sup>.

رابعاً، تزايد المخاوف من الاعتماد المفرط على سلاسل القيمة العالمية، والذي أصبح واضحاً خلال جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية وأظهرت أهمية الأمن الاقتصادي الوطني<sup>49</sup>.

### المحور الثاني: محددات العلاقات الاقتصادية الصينية الروسية

يشكل هذا المحور العمود الفقري للدراسة، حيث يتناول بالتحليل المفصل والعميق العوامل والمحددات التي تشكل الإطار العام للعلاقات الاقتصادية بين الصين وروسيا. هذه المحددات لا تقتصر على العوامل الاقتصادية المباشرة، بل تشمل أيضاً السياقات التاريخية والجيوسياسية والثقافية التي تؤثر على طبيعة هذه العلاقات واتجاهاتها المستقبلية.

### المطلب الأول: الجذور التاريخية والإرث الثقافي

الحقبة الإمبراطورية والتفاعل الحضاري المبكر

تمتد جذور العلاقات الصينية الروسية إلى قرون عديدة، حيث شهدت الإمبراطوريتان العظيمتان تفاعلاً معقداً ومتنوعاً عبر التاريخ. في القرن السابع عشر، بدأت الاتصالات الجديدة بين الإمبراطورية الروسية وأُسرة تشينغ الصينية، مع توسع الإمبراطورية الروسية شرقاً نحو سيبيريا والشرق الأقصى. هذا التوسع أدى إلى أول معاهدة رسمية بين البلدين، معاهدة نيرتشينسك عام 1689، التي حددت الحدود بين الإمبراطوريتين وأسست قواعد التبادل التجاري<sup>50</sup>.

خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، تطورت العلاقات التجارية بين البلدين تدريجياً، مع تركيز التبادل على الحرير والشاي الصيني مقابل الفراء والجلود الروسية. هذا التبادل المبكر أسس لأنماط اقتصادية لا تزال تؤثر على العلاقات المعاصرة: الصين كمصدر للسلع المصنعة والمنتجات الاستهلاكية، وروسيا كمصدر للمواد الخام والموارد الطبيعية<sup>51</sup>.

لكن العلاقات لم تكن سلمية دائماً. في القرن التاسع عشر، استغادت روسيا من ضعف الصين في مواجهة القوى الغربية لتوسيع نفوذها في منشوريا وآسيا الوسطى. معاهدة آيغون (1858) ومعاهدة بكين (1860) منحتا روسيا مناطق شاسعة في الشرق الأقصى، بما في ذلك فلاديفوستوك الحالية، مما ترك إرثاً من الاستياء الصيني من "المعاهدات غير المتكافئة"<sup>52</sup>.

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

**الحقبة السوفيتية: التحالف والصراع**

شهدت العلاقات الصينية الروسية تحولاً جذرياً مع انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 وتأسيس الاتحاد السوفيتي. الاتحاد السوفيتي، بقيادة لينين، تبني سياسة مختلفة تجاه الصين، حيث ألغى "المعاهدات غير المتكافئة" ودعم الحركات الثورية الصينية. هذا الدعم المبكر خلق أساساً إيجابياً للعلاقات اللاحقة<sup>53</sup>. مع وصول الشيوعيين الصينيين للسلطة عام 1949، دخلت العلاقات الصينية السوفيتية مرحلة جديدة من التحالف الأيديولوجي. معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة (1950) أسست لتحالف استراتيجي شامل شمل التعاون الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي. خلال الخمسينيات، قدم الاتحاد السوفيتي مساعدات اقتصادية وتقنية ضخمة للصين، شملت بناء أكثر من 150 مشروعاً صناعياً كبيراً وإرسال الآلاف من الخبراء السوفيت<sup>54</sup>.

لكن هذا التحالف انهار بسرعة مذهلة في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات. الخلافات الأيديولوجية حول تفسير الماركسية-اللينينية، والتنافس على القيادة في العالم الشيوعي، والصراعات الشخصية بين القادة، كلها أدت إلى تدهور العلاقات. عام 1960، سحب الاتحاد السوفيتي جميع خبراءه من الصين فجأة، مما أضر بشدة بالتنمية الاقتصادية الصينية<sup>55</sup>.

الستينيات والسبعينيات شهدت تدهوراً حاداً في العلاقات وصل إلى حد الصراع العسكري المباشر. اشتباكات جزيرة تشين باو (دامانسكي) عام 1969 كادت أن تؤدي إلى حرب واسعة النطاق بين القوتين النوويتين. هذه الفترة تركت إرثاً من عدم الثقة المتبادلة والخوف من الهيمنة الإقليمية<sup>56</sup>.

**مرحلة التطبيع والشراكة (1989-2012)**

بدأت عملية التطبيع الحقيقية مع زيارة جورباتشوف للصين عام 1989، والتي أسست لمرحلة جديدة من العلاقات الطبيعية. هذه المرحلة تميزت بالتركيز على المصالح العملية بدلاً من الأيديولوجيا، وتسوية القضايا الحدودية تدريجياً، وتطوير التبادل التجاري والاستثمار<sup>57</sup>.

خلال التسعينيات، واجه البلدان تحديات مماثلة في التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مما خلق أساساً للتعاون والتعلم المتبادل. روسيا، التي كانت تمر بأزمة اقتصادية حادة، استفادت من النمو الاقتصادي الصيني السريع، بينما الصين استفادت من الخبرات الروسية في مجالات الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة<sup>58</sup>.

الألفية الجديدة شهدت تطوراً مهماً في العلاقات مع وصول فلاديمير بوتين للسلطة في روسيا. معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون (2001) أسست لشراكة استراتيجية شاملة تتجاوز التعاون التجاري لتشمل

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

التنسيق السياسي والأمني. هذه المعاهدة لم تتضمن التزامات دفاعية متبادلة، مما يعكس الحذر من كلا الجانبين من الالتزامات الاستراتيجية الكبرى<sup>59</sup>.

### **المطلب الثاني: المحددات الجيوسياسية المعاصرة**

البعد الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية:

تتأثر العلاقات الاقتصادية الصينية الروسية بشكل كبير بالمحددات الجيوسياسية المعاصرة، التي تشمل التوزيع الجغرافي للقوى، والتحالفات الاستراتيجية، والتنافس على النفوذ في المناطق الحيوية. موقع البلدين الجغرافي، مع أطول حدود مشتركة في العالم (4,300 كيلومتر)، يخلق ضرورات وتحديات فريدة للتعاون<sup>60</sup>. من الناحية الجيوسياسية، يحتل البلدان مواقع محورية في القارة الأوروآسيوية. روسيا تسيطر على جسر بري واسع يربط بين أوروبا وآسيا، وتتحكم في موارد طاقة هائلة في سيبيريا والقطب الشمالي. الصين تسيطر على الجزء الشرقي من القارة وتتحكم في مضائق وممرات مائية حيوية في المحيط الهادئ. هذا التكامل الجغرافي يخلق أساساً طبيعياً للتعاون في مجال الطاقة والنقل والتجارة<sup>61</sup>.

لكن الجغرافيا تخلق أيضاً تحديات ومخاطر. التباين الديموغرافي الكبير بين البلدين (1.4 مليار نسمة في الصين مقابل 146 مليون في روسيا) يخلق مخاوف روسية من "التوسع الديموغرافي الصيني" في سيبيريا والشرق الأقصى الروسي. هذه المخاوف، وإن كانت مبالغ فيها، تؤثر على السياسات الروسية تجاه الاستثمار والهجرة الصينية<sup>62</sup>.

التحدي الأمريكي والاستراتيجيات المضادة:

يشكل التحدي الأمريكي أحد أهم المحددات الجيوسياسية التي تدفع نحو التقارب الصيني الروسي. منذ نهاية الحرب الباردة، تبنت الولايات المتحدة استراتيجيات مختلفة للتعامل مع القوى الصاعدة، تتراوح بين الاحتواء والاشتباك، لكن الهدف العام ظل الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي<sup>63</sup>.

بالنسبة لروسيا، تتمثل التحديات الأمريكية في توسع حلف الناتو شرقاً، وتطوير منظومات الدفاع الصاروخي في أوروبا الشرقية، ودعم "الثورات الملونة" في الجمهوريات السوفيتية السابقة. هذه السياسات تُفسر في موسكو كمحاولة لتطويق روسيا وتقليص نفوذها في مجالها الحيوي<sup>64</sup>.

بالنسبة للصين، تتمثل التحديات الأمريكية في استراتيجية "الدوران نحو آسيا" (Pivot to Asia) التي تهدف لاحتواء الصعود الصيني من خلال تعزيز التحالفات العسكرية مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والهند. هذه الاستراتيجية تشمل أيضاً زيادة الوجود العسكري الأمريكي في غرب المحيط الهادئ والتدخل في قضايا حساسة مثل بحر الصين الجنوبي وتايوان<sup>65</sup>.

### دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

هذا التحدي المشترك خلق أساساً قوياً للتعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا. كلا البلدين يرى في الشراكة مع الآخر وسيلة لتقليل الضغوط الأمريكية وبناء توازن قوى أكثر عدالة في النظام الدولي. هذا التعاون لا يقتصر على التنسيق السياسي، بل يشمل أيضاً التعاون الاقتصادي والتقني والعسكري<sup>66</sup>.  
التنافس في المناطق الحيوية:

رغم التعاون الاستراتيجي الواسع، يواجه البلدان تحديات من التنافس في بعض المناطق الحيوية. آسيا الوسطى تمثل أمثال على هذا التنافس، حيث تعتبر روسيا هذه المنطقة جزءاً من مجالها الحيوي التاريخي، بينما تسعى الصين لتوسيع نفوذها الاقتصادي هناك من خلال مبادرة الحزام والطريق<sup>67</sup>. في كازاخستان، على سبيل المثال، تطور التبادل التجاري مع الصين بشكل سريع ليصبح الصين أكبر شريك تجاري لكازاخستان، متجاوزة روسيا. الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة والبنية التحتية الكازاخية تثير مخاوف روسية من تراجع نفوذها التقليدي في المنطقة<sup>68</sup>.

لكن البلدين طورا آليات لإدارة هذا التنافس بشكل سلمي. منظمة شنغهاي للتعاون تقدم منتدى للتنسيق بين المصالح الصينية والروسية في آسيا الوسطى. كما أن مبادرة الحزام والطريق الصينية والاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي الروسي بدأ في التعاون بدلاً من التنافس<sup>69</sup>.

في الشرق الأوسط أيضاً، يواجه البلدان توازناً دقيقاً بين التعاون والتنافس. كلاهما يسعى لتوسيع نفوذه في المنطقة، لكن بطرق مختلفة. روسيا تركز على التدخل العسكري والسياسي، كما في سوريا، بينما الصين تركز على الاستثمار الاقتصادي والتجارة. هذا التكامل في الأدوار يقلل من التنافس المباشر<sup>70</sup>.

### المحور الثالث: الرؤية الصينية للعلاقات مع روسيا

يتناول هذا المحور بالتحليل المعمق والمفصل المنظور الصيني للعلاقات مع روسيا، مع التركيز على كيفية تأثير الفلسفة الصينية للتنمية والسياسة الخارجية على تشكيل هذه العلاقات. المفهوم المحوري هنا هو "الصين في العالم والعالم في الصين"، الذي يعكس الرؤية الصينية المتوازنة للاندماج العالمي مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية والسياسية.

### المطلب الأول: مفهوم "الصين في العالم والعالم في الصين"

الأسس الفلسفية والثقافية للمفهوم

يستند مفهوم "الصين في العالم والعالم في الصين" إلى جذور فلسفية عميقة في التراث الصيني، وخاصة مبدأ "الوسطية" (Zhongyong) الكونفوشيوسي الذي يؤكد على أهمية التوازن والاعتدال في جميع جوانب الحياة. هذا المبدأ يرفض النهج المتطرف في أي اتجاه، ويسعى لتحقيق التوازن بين القوى المتضادة<sup>71</sup>.

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

في السياق المعاصر، يعني هذا المفهوم أن الصين تسعى لتحقيق التوازن بين الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي (الصين في العالم) والحفاظ على سيادتها وخصوصيتها الثقافية والسياسية (العالم في الصين). هذا التوازن يرفض فكرة التقارب الحتمي نحو النموذج الغربي، وي طرح بديلاً قائماً على التعددية والتنوع الثقافي<sup>72</sup>.

الفيلسوف الصيني تشانغ ويوي يشرح هذا المفهوم بقوله: "الصين لا تسعى لفرض نموذجها على العالم، كما لا تقبل أن يفرض العالم نموذجها عليها. بدلاً من ذلك، تسعى لخلق مساحة للتعايش والتفاعل المتبادل الذي يثري كلا الطرفين"<sup>73</sup>.

التطبيق التاريخي: من الانفتاح إلى الإصلاح:

تطبيق هذا المفهوم في السياسة الصينية يمكن تتبعه عبر مراحل تاريخية مختلفة. في عهد الإمبراطورية الصينية، تجسد في نظام "الجزية" (Tribute System) الذي سمح للدول الأجنبية بالتجارة مع الصين مع الحفاظ على الهيمنة الثقافية والسياسية الصينية<sup>74</sup>.

في العصر الحديث، بدأ التطبيق الفعلي لهذا المفهوم مع سياسة "الانفتاح والإصلاح" التي أطلقها دينغ شياو بينغ عام 1978. هذه السياسة سعت لفتح الصين أمام الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة والأسواق العالمية، مع الحفاظ على القيادة الشيوعية والسيادة الوطنية<sup>75</sup>.

دينغ شياو بينغ عبر عن هذا التوازن بمقولته الشهيرة: "لا يهم إن كان القط أسود أم أبيض، المهم أن يصطاد الفئران". هذا البراغماتية سمحت للصين بتبني آليات السوق الرأسمالية دون التخلي عن النظام السياسي الاشتراكي<sup>76</sup>.

في عهد شي جين بينغ، تطور هذا المفهوم ليصبح أكثر تطوراً وشمولية. "حلم الصين" (China Dream) و"مبادرة الحزام والطريق" (Belt and Road Initiative) تمثل التطبيق المعاصر لهذا المفهوم، حيث تسعى الصين لبناء نظام دولي جديد يسمح بالتنوع والتعددية مع تعزيز الترابط الاقتصادي<sup>77</sup>. الأبعاد الاقتصادية للمفهوم:

من الناحية الاقتصادية، يتجسد مفهوم "الصين في العالم والعالم في الصين" في عدة جوانب أساسية. أولاً، الاندماج الانتقائي في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تشارك الصين في المؤسسات الدولية وتلتزم بقواعد التجارة الدولية، لكنها تحتفظ بهامش مناورة لحماية مصالحها الاستراتيجية<sup>78</sup>.

ثانياً، جذب الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة مع الحفاظ على السيطرة الوطنية على القطاعات الاستراتيجية. الصين فتحت معظم قطاعاتها الاقتصادية أمام الاستثمار الأجنبي، لكنها احتفظت بسيطرة الدولة على القطاعات الحيوية مثل الطاقة والاتصالات والمالية<sup>79</sup>.

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

ثالثاً، التوسع في الأسواق العالمية مع تطوير العلامات التجارية الصينية والمعايير التقنية الصينية. الصين لم تكثف بكونها "مصنع العالم"، بل سعت لتطوير شركات عالمية مثل هواوي وعلي بابا وتينسنت التي تنافس الشركات الغربية في الأسواق العالمية<sup>80</sup>.

رابعاً، تطوير مؤسسات مالية بديلة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد، التي تقدم بدائل للمؤسسات الغربية التقليدية دون تحديها بشكل مباشر<sup>81</sup>.

### **المطلب الثاني: تطبيق المفهوم في العلاقات مع روسيا**

روسيا كشريك استراتيجي في التنمية المتوازنة

في سياق العلاقات مع روسيا، يتجسد مفهوم "الصين في العالم والعالم في الصين" في تطوير شراكة استراتيجية تحقق المصالح المتبادلة مع تجنب الهيمنة أو التبعية. الصين تنظر لروسيا ليس فقط كشريك تجاري، بل كحليف استراتيجي في بناء نظام دولي متعدد الأقطاب<sup>82</sup>.

هذه الشراكة تتميز بعدة خصائص تعكس التطبيق العملي للمفهوم الصيني. أولاً، التكامل الاقتصادي القائم على الميزة النسبية، حيث تستفيد الصين من الموارد الطبيعية الروسية وتقدم لروسيا التكنولوجيا والاستثمار والأسواق. هذا التكامل يحقق مصالح متبادلة دون خلق تبعية أحادية<sup>83</sup>.

ثانياً، التعاون المؤسسي من خلال آليات مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، التي تقدم منطيات للتنسيق السياسي والاقتصادي دون إنشاء التزامات صارمة. هذه المرونة تسمح لكلا البلدين بمتابعة مصالحهما الوطنية مع تعزيز التعاون<sup>84</sup>.

ثالثاً، التنسيق في المحافل الدولية لتعزيز التعددية القطبية ومقاومة الهيمنة الأحادية. الصين وروسيا تتعاونان في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية لتطوير قواعد أكثر عدالة<sup>85</sup>. الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا:

يتجسد التطبيق العملي لمفهوم "الصين في العالم والعالم في الصين" في العلاقات مع روسيا من خلال الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا. مبادرة الحزام والطريق تشمل روسيا كشريك أساسي في ربط آسيا بأوروبا، مما يعكس الرؤية الصينية للتكامل الأوراسي<sup>86</sup>.

مشاريع السكك الحديدية مثل خط موسكو-قازان عالي السرعة وخط السكة الحديدية العابرة لسيبيريا تمثل استثمارات استراتيجية تخدم المصالح الاقتصادية للبلدين. هذه المشاريع لا تهدف فقط لتسهيل التجارة، بل أيضاً لتطوير المناطق النائية وخلق فرص عمل جديدة<sup>87</sup>.

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

في مجال التكنولوجيا، تتعاون الصين مع روسيا في مجالات حساسة مثل الطيران والفضاء والطاقة النووية. طائرة CR929 واسعة المدى التي تطورها الصين وروسيا مشتركة تمثل مثلاً على التعاون التكنولوجي المتقدم الذي يهدف لتحدي الهيمنة الغربية في صناعة الطيران<sup>88</sup>.

التعاون في الأسواق المالية والعملات:

أحد أهم جوانب تطبيق المفهوم الصيني في العلاقات مع روسيا هو التعاون في تطوير أسواق مالية بديلة وتقليل الاعتماد على النظام المالي الدولي المهيمن عليه غربياً. استخدام اليوان الصيني في التجارة الثنائية ارتفع من 2% عام 2013 إلى أكثر من 17% عام 2023، مما يعكس الرغبة المشتركة في تقليل الاعتماد على الدولار<sup>89</sup>.

تطوير نظام "Cross-Border Interbank Payment System" (CIPS) الصيني كبديل لنظام SWIFT الغربي يمثل خطوة مهمة نحو إنشاء بنية تحتية مالية بديلة. روسيا كانت من أوائل الدول التي انضمت لهذا النظام، وتستخدمه الآن على نطاق واسع خاصة بعد العقوبات الغربية<sup>90</sup>.

الاستثمارات الصينية في السندات الروسية والاستثمارات الروسية في السندات الصينية تعكس تعميق التكامل المالي. صندوق طريق الحرير الصيني استثمر مليارات الدولارات في مشاريع البنية التحتية الروسية، مما يدعم التنمية الاقتصادية في كلا البلدين<sup>91</sup>.

### **المطلب الثالث: التحديات والفرص في تطبيق المفهوم**

التحديات الداخلية والخارجية:

رغم النجاح النسبي في تطبيق مفهوم "الصين في العالم والعالم في الصين" في العلاقات مع روسيا، تواجه الصين تحديات جدية على المستويين الداخلي والخارجي. على المستوى الداخلي، تزايد القومية الصينية وتوقعات الشعب الصيني من دور الصين العالمي قد تدفع القيادة لتبني مواقف أكثر حزمًا قد تضر بالتوازن المطلوب<sup>92</sup>.

التحديات الاقتصادية الداخلية مثل تباطؤ النمو الاقتصادي وشيخوخة السكان وأزمة الديون المحلية تتطلب من الصين التركيز على التنمية الداخلية، مما قد يقلل من الموارد المتاحة للاستثمار في المشاريع الدولية<sup>93</sup>. على المستوى الخارجي، تزايد المخاوف الغربية من "التهديد الصيني" مما يؤدي لتشديد القيود على الاستثمار والتكنولوجيا الصينية. هذا التطور يضع الصين في موقع دفاعي ويحد من قدرتها على تطبيق استراتيجيتها المتوازنة<sup>94</sup>.

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

الضغوط الأمريكية على الحلفاء والشركاء لتقليل التعامل مع الصين، مثل حملة ضد شركة هواوي في مجال الـ 5G، تؤثر على قدرة الصين على تطبيق مفهوم "العالم في الصين" بفعالية<sup>95</sup>.

الفرص الاستراتيجية والتطوير المستقبلي

رغم التحديات، تتيح العلاقات مع روسيا فرصاً استراتيجية مهمة لتطبيق المفهوم الصيني بفعالية أكبر. التعاون في مجال الطاقة يوفر للصين مصدراً موثقاً للطاقة يقلل من اعتمادها على الشرق الأوسط والممرات المائية الخاضعة للسيطرة الغربية<sup>96</sup>.

الاستثمار في سيبيريا والشرق الأقصى الروسي يوفر للصين فرصاً ضخمة لتطوير مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة. هذه المناطق تحتوي على احتياطيات هائلة من الغاز والنفط والمعادن النادرة والأخشاب، مما يدعم الأمن الاقتصادي الصيني<sup>97</sup>.

التعاون التكنولوجي مع روسيا يوفر للصين فرصة لتطوير قدراتها في مجالات حساسة مثل الطيران والفضاء والطاقة النووية. هذا التعاون يساعد الصين في تقليل اعتمادها على التكنولوجيا الغربية وتطوير بدائل محلية<sup>98</sup>.

أهم الفرص الاستراتيجية هي إمكانية تطوير نموذج بديل للعولمة يقوم على التعددية والتنوع بدلاً من الهيمنة الأحادية. الشراكة الصينية الروسية تقدم نموذجاً للتعاون بين القوى الكبرى القائم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة<sup>99</sup>.

### **المحور الرابع: الرؤية الروسية للعلاقات مع الصين**

يتناول هذا المحور المنظور الروسي للشراكة مع الصين، مع التركيز على مفهوم "الانعتاق الجغرافي" كاستراتيجية روسية للتحرر من الاعتماد على الغرب وتطوير بدائل استراتيجية في الشرق. هذا المفهوم يعكس التحول الجذري في الفكر الاستراتيجي الروسي من التوجه الغربي إلى التوجه الأوراسي متعدد الأقطاب.

### **المطلب الأول: مفهوم الانعتاق الجغرافي والتحول شرقاً**

الجزور الفكرية للانعتاق الجغرافي

مفهوم "الانعتاق الجغرافي" في السياسة الخارجية الروسية له جذور عميقة في الفكر الجيوسياسي الروسي، وخاصة في كتابات الجغرافي والمفكر الروسي ألكسندر دوغين وتلامذته. هذا المفهوم يستند إلى فكرة أن روسيا، بسبب موقعها الجغرافي الفريد كقوة أوراسية، لا يجب أن تكون مقيدة بالتوجه نحو أوروبا فقط، بل يجب أن تطور علاقات متوازنة مع جميع الاتجاهات الجغرافية<sup>100</sup>.

### دور العامل الإقتصادى فى تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولى الليبرالى

الفيلسوف الروسى إيفان إيلين، فى كتاباته المبكرة، أشار إلى أن روسيا "محكومة بجغرافيتها" لتلعب دور الجسر بين الشرق والغرب. هذا الدور يتطلب من روسيا تطوير سياسة خارجية متوازنة لا تعتمد على طرف واحد، بل تستفيد من موقعها الجغرافى لتطوير علاقات مع جميع الاتجاهات<sup>101</sup>.

فى السياق المعاصر، يعنى الانعتاق الجغرافى تحرير السياسة الخارجية الروسية من الاعتماد المفرط على العلاقات مع الغرب، وتطوير بدائل استراتيجية فى الشرق والجنوب. هذا المفهوم لا يعنى العداء للغرب، بل يعنى تطوير خيارات متعددة تمنح روسيا حرية أكبر فى اتخاذ القرارات الاستراتيجية<sup>102</sup>. التطور التاريخى: من الغرب إلى الشرق:

يمكن تتبع تطور مفهوم الانعتاق الجغرافى عبر مراحل تاريخية مختلفة فى السياسة الخارجية الروسية. فى الحقبة السوفيتية، كانت روسيا تقود كتلة عالمية تشمل دولاً فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما منحها نفوذاً عالمياً واسعاً. انهيار الاتحاد السوفيتى أدى إلى تقلص هذا النفوذ بشكل كبير<sup>103</sup>.

فى فترة التسعينيات، تبنت روسيا تحت قيادة بوريس يلتسين توجهاً غربياً واضحاً، سعياً للاندماج فى النظام الإقتصادى والسياسى الغربى. هذا التوجه شمل تطبيق برامج التحرير الإقتصادى الموصى بها من قبل المؤسسات الغربية، والسعى للانضمام للمنظمات الغربية مثل الناتو ومجموعة السبع<sup>104</sup>.

لكن هذا التوجه الغربى لم يحقق النتائج المرجوة. روسيا واجهت أزمة إقتصادية حادة فى التسعينيات، وتم رفض طلباتها للانضمام للمنظمات الغربية، وتعرضت لضغوط متزايدة بسبب توسع الناتو شرقاً. هذه التجربة المريرة خلقت إحساساً بالإحباط من التوجه الغربى وفتحت المجال لتطوير بدائل<sup>105</sup>.

مع وصول فلاديمير بوتين للسلطة عام 2000، بدأت روسيا فى تطوير سياسة خارجية أكثر توازناً وأقل اعتماداً على الغرب. هذا التحول لم يحدث فجأة، بل تطور تدريجياً عبر عقدين من الزمن، مع تأثير أحداث مثل الثورات الملونة فى الجمهوريات السوفيتية السابقة وتوسع الناتو والأزمة الجورجية عام 2008<sup>106</sup>.

التطبيق العملى: استراتيجية التحول شرقاً:

بدأ التطبيق العملى لمفهوم الانعتاق الجغرافى بشكل جدى مع إطلاق روسيا لاستراتيجية "التحول شرقاً" (Pivot to the East) فى عام 2012. هذه الاستراتيجية تهدف لتنويع علاقات روسيا الإقتصادية والسياسية وتقليل الاعتماد على الأسواق الأوروبية<sup>107</sup>.

استراتيجية التحول شرقاً تتضمن عدة عناصر أساسية. أولاً، تطوير العلاقات الإقتصادية مع دول آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند. ثانياً، تطوير البنية التحتية فى سيبيريا والشرق الأقصى الروسى لتسهيل التجارة مع آسيا. ثالثاً، تطوير صناعات جديدة وتنويع الإقتصاد الروسى بعيداً عن الاعتماد على صادرات الطاقة لأوروبا<sup>108</sup>.

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

الصين تلعب دوراً محورياً في هذه الاستراتيجية. التبادل التجاري بين روسيا والصين نما من 89 مليار دولار عام 2012 إلى 244.8 مليار دولار عام 2024، مما يجعل الصين أكبر شريك تجاري لروسيا. هذا النمو يعكس نجاح استراتيجية التحول شرقاً في تحقيق أهدافها<sup>109</sup>. لكن التحول شرقاً لا يقتصر على الصين. روسيا طورت أيضاً علاقات مع دول أخرى في آسيا، مثل الهند (التي تستورد أسلحة روسية بمليارات الدولارات) وفيتنام وإندونيسيا. هذا التنوع يحقق هدف الانعتاق الجغرافي بتقليل الاعتماد على شريك واحد<sup>110</sup>.

### **المطلب الثاني: أهمية السوق الصينية للاقتصاد الروسي**

الصين كسوق للموارد الطبيعية الروسية:

تلعب الصين دوراً محورياً في الاقتصاد الروسي كأكبر سوق للموارد الطبيعية الروسية. هذا الدور ازداد أهمية بشكل كبير بعد العقوبات الغربية على روسيا، التي أدت إلى تقليل الطلب الأوروبي على الطاقة الروسية. الصين استوردت في عام 2024 حوالي 100 مليون طن من النفط الخام الروسي، مما يجعلها أكبر مستورد للنفط الروسي في العالم<sup>111</sup>. في قطاع الغاز الطبيعي، تمثل الصين السوق الأكثر نمواً للصادرات الروسية. مشروع "قوة سيبيريا" ينقل حالياً حوالي 16 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الروسي إلى الصين، مع خطط لزيادة الكمية إلى 38 مليار متر مكعب بحلول 2025. هذا المشروع يمثل استثماراً استراتيجياً بقيمة 400 مليار دولار على مدى 30 عاماً<sup>112</sup>.

الصين أصبحت أيضاً مستورداً مهماً للمعادن الروسية، بما في ذلك الألمنيوم والنيكل والنحاس. هذه المعادن ضرورية للصناعات الصينية المتنامية، خاصة في قطاعات السيارات الكهربائية والإلكترونيات والبناء. روسيا تستفيد من هذا الطلب المتزايد لتطوير صناعات التعدين والمعالجة<sup>113</sup>.

في القطاع الزراعي، الصين أصبحت سوقاً مهماً للمنتجات الروسية، خاصة القمح وفول الصويا. روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، والصين ثاني أكبر مستورد، مما يخلق تكاملاً طبيعياً. في عام 2023، استوردت الصين 4.5 مليون طن من القمح الروسي، مما يساهم في الأمن الغذائي الصيني<sup>114</sup>.

الاستثمار الصيني في الاقتصاد الروسي:

الاستثمار الصيني في روسيا نما بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مما يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية الروسية وتطوير قطاعات جديدة. الاستثمار الصيني المباشر في روسيا وصل إلى 11.2 مليار دولار في عام 2024، مقارنة بـ 1.2 مليار دولار فقط في عام 2020<sup>115</sup>.

### دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

معظم الاستثمارات الصينية تتركز في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والزراعة. في قطاع الطاقة، الشركات الصينية استثمرت في مشاريع النفط والغاز في سيبيريا والقطب الشمالي. شركة CNPC الصينية لديها حصة 20% في مشروع "يامال إل إن جي" في القطب الشمالي الروسي<sup>116</sup>.

في قطاع البنية التحتية، الشركات الصينية تشارك في مشاريع السكك الحديدية والطرق والمطارات. مشروع خط السكة الحديدية عالي السرعة بين موسكو وقازان، بقيمة 21.4 مليار دولار، يشارك فيه مستثمرون صينيون بشكل كبير<sup>117</sup>.

في القطاع الزراعي، الاستثمارات الصينية تركز على تطوير الإنتاج الزراعي وسلاسل الإمداد. شركات صينية استثمرت في مزارع كبيرة في سيبيريا لإنتاج فول الصويا والقمح، مما يساهم في تلبية الطلب الصيني المتزايد على المنتجات الزراعية<sup>118</sup>.

التكنولوجيا والابتكار الصيني:

تلعب التكنولوجيا الصينية دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد الروسي، خاصة بعد العقوبات الغربية التي حدت من وصول روسيا للتكنولوجيا الغربية. الشركات الصينية أصبحت مصدراً مهماً للتكنولوجيا في قطاعات مثل الاتصالات والإلكترونيات والسيارات<sup>119</sup>.

في قطاع الاتصالات، شركة هواوي الصينية أصبحت الشريك الرئيسي لتطوير شبكات الـ 5G في روسيا بعد أن منعت الدول الغربية هذا التعاون. هذا التعاون يساعد روسيا في تطوير اقتصاد رقمي متقدم ويقلل من اعتمادها على التكنولوجيا الغربية<sup>120</sup>.

في قطاع السيارات، السيارات الصينية أصبحت تهيمن على السوق الروسي بعد انسحاب الشركات الغربية. في عام 2023، شكلت السيارات الصينية 40% من مبيعات السيارات الجديدة في روسيا، مقارنة بـ 5% فقط في عام 2021<sup>121</sup>.

التعاون التكنولوجي يشمل أيضاً مجالات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية. الشركات الصينية والروسية تتعاون في تطوير برمجيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في الصناعة والزراعة والخدمات<sup>122</sup>.

### المطلب الثالث: التحديات والآفاق المستقبلية:

التحديات الاقتصادية والهيكلية:

رغم النمو الكبير في العلاقات الاقتصادية مع الصين، تواجه روسيا تحديات جدية في تطبيق استراتيجية الانعقاد الجغرافي. أهم هذه التحديات هو الاعتماد المتزايد على الصين، مما قد يؤدي إلى نوع جديد من

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

التبعية الاقتصادية. نسبة الصين من التجارة الخارجية الروسية ارتفعت من 15% عام 2012 إلى 35% عام 2024<sup>123</sup>.

التحدي الثاني يتعلق بهيكل التجارة الثنائية، حيث تصدر روسيا أساساً المواد الخام والطاقة بينما تستورد من الصين السلع المصنعة عالية القيمة. هذا الهيكل يشبه العلاقة بين دولة نامية ودولة متقدمة، مما يثير مخاوف من تحول روسيا إلى مجرد مورد للمواد الخام<sup>124</sup>.

التحدي الثالث يتعلق بالتنافس في مناطق النفوذ التقليدية لروسيا، خاصة في آسيا الوسطى. النفوذ الاقتصادي الصيني المتزايد في هذه المنطقة يثير مخاوف روسية من تراجع دورها التاريخي كقوة مهيمنة<sup>125</sup>. الفرص الاستراتيجية والتطوير:

رغم التحديات، تتيح الشراكة مع الصين فرصاً استراتيجية مهمة لروسيا. أولاً، الوصول إلى السوق الصيني الضخم يوفر لروسيا بديلاً موثقاً للأسواق الأوروبية. هذا البديل يقلل من تأثير العقوبات الغربية ويوفر مصدر دخل مستقر<sup>126</sup>.

ثانياً، الاستثمار الصيني في البنية التحتية الروسية يساهم في تطوير المناطق النائية، خاصة في سيبيريا والشرق الأقصى. هذا التطوير يخلق فرص عمل جديدة ويساهم في التنمية الاقتصادية الشاملة<sup>127</sup>.

ثالثاً، التعاون التكنولوجي مع الصين يساعد روسيا في تطوير قطاعات جديدة وتنويع اقتصادها. هذا التنويع ضروري لتقليل الاعتماد على صادرات الطاقة وبناء اقتصاد أكثر مرونة<sup>128</sup>.

رابعاً، الشراكة الاستراتيجية مع الصين تعزز من موقف روسيا في النظام الدولي وتوفر لها دعماً في مواجهة الضغوط الغربية. هذا الدعم يسمح لروسيا بمتابعة مصالحها الاستراتيجية بحرية أكبر<sup>129</sup>.

### **المحور الخامس: العلاقات الصينية الروسية بعد الأزمة الأوكرانية**

يمثل هذا المحور نقطة التحول المفصلية في العلاقات الصينية الروسية، حيث شكلت الأزمة الأوكرانية والعقوبات الغربية غير المسبوقة على روسيا حافزاً قوياً لتعميق الشراكة بين البلدين. هذا التطور لا يمثل مجرد تكيف مع ظروف استثنائية، بل يشكل إعادة تشكيل جذرية للعلاقات التي قد تستمر لعقود قادمة.

### **المطلب الأول: العقوبات الغربية على روسيا - النطاق والتأثير**

حجم العقوبات وتطورها التاريخي:

العقوبات الغربية على روسيا بعد بدء العملية العسكرية في أوكرانيا في فبراير 2022 تعتبر الأكثر شمولية وقسوة في التاريخ الحديث. هذه العقوبات تجاوزت بكثير العقوبات التي فرضت على روسيا بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، وشملت قطاعات أساسية كاملة من الاقتصاد الروسي<sup>130</sup>.

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

المرحلة الأولى من العقوبات (فبراير-مايو 2022): شملت تجميد أصول البنك المركزي الروسي في الدول الغربية، والبالغة حوالي 300 مليار دولار من أصل 630 مليار دولار من إجمالي الاحتياطيات الروسية. هذا الإجراء كان غير مسبوق في تاريخ العقوبات الدولية، حيث لم تتعرض احتياطيات بنك مركزي لقوة كبرى للتجميد من قبل<sup>131</sup>.

كما شملت هذه المرحلة إقصاء عدد من البنوك الروسية الكبرى من نظام SWIFT للتحويلات المالية الدولية. هذا النظام يعالج حوالي 42 مليون رسالة مالية يومياً ويربط أكثر من 11,000 مؤسسة مالية في 200 دولة، مما يجعل الإقصاء منه بمثابة عزل شبه كامل عن النظام المالي العالمي<sup>132</sup>.

المرحلة الثانية (مايو-ديسمبر 2022): شملت حظر استيراد النفط الروسي من قبل الاتحاد الأوروبي تدريجياً، مع استثناءات محدودة للنفط المنقول عبر الأنابيب لبعض الدول. هذا الحظر أثر على حوالي 2.2 مليون برميل يومياً من صادرات النفط الروسي، أي حوالي 46% من إجمالي الصادرات النفطية الروسية<sup>133</sup>. المرحلة الثالثة (2023-2024): شملت فرض سقف سعري على النفط الروسي عند 60 دولاراً للبرميل، وحظر استيراد المنتجات النفطية المكررة، وتشديد العقوبات على قطاع الغاز. هذه الإجراءات هدفت لتقليل الإيرادات الروسية من الطاقة دون التسبب في اضطراب كبير في الأسواق العالمية<sup>134</sup>.

تأثير العقوبات على الاقتصاد الروسي؛

العقوبات الغربية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الروسي، لكن التأثير كان أقل من المتوقع في البداية. الناتج المحلي الإجمالي الروسي انخفض بنسبة 2.1% في عام 2022، وهو انخفاض معتدل مقارنة بالتوقعات الأولية التي تحدثت عن انكماش يصل إلى 10-15%<sup>135</sup>.

في قطاع الطاقة، تمكنت روسيا من إعادة توجيه معظم صادراتها من النفط والغاز من الأسواق الأوروبية إلى الأسواق الآسيوية، وخاصة الصين والهند. هذا التحول تطلب قبول خصومات في الأسعار، حيث بيعت روسيا النفط بخصم يتراوح بين 15-25 دولاراً للبرميل مقارنة بالأسعار العالمية<sup>136</sup>.

في القطاع المصرفي، تكيفت البنوك الروسية مع العقوبات من خلال تطوير أنظمة دفع بديلة وتعزيز التعاون مع البنوك الآسيوية. نظام "مير" الروسي للدفع الإلكتروني نما بسرعة، وأصبح يُقبل في أكثر من 12 دولة، بما في ذلك الصين وتركيا وإيران<sup>137</sup>.

في قطاع التجارة الخارجية، انخفض إجمالي التجارة الروسية مع الدول الغربية بنسبة 65% في عام 2022، لكن هذا الانخفاض عُوض جزئياً بزيادة التجارة مع الدول الآسيوية وخاصة الصين. التجارة الروسية-الصينية نمت بنسبة 29.3% في عام 2022 لتصل إلى 190 مليار دولار<sup>138</sup>.

الاستراتيجيات الروسية للتكيف مع العقوبات:

### دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

طورت روسيا عدة استراتيجيات للتكيف مع العقوبات الغربية، تركزت على ثلاثة محاور رئيسية: التنويع الجغرافي، والإحلال المحلي، والتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين.

التنويع الجغرافي شمل إعادة توجيه الصادرات الروسية من الأسواق الغربية إلى الأسواق الآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية. هذا التنويع تطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، خاصة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية<sup>139</sup>.

الإحلال المحلي هدف لتقليل الاعتماد على الواردات الغربية من خلال تطوير الإنتاج المحلي أو البحث عن موردين بديلين. هذه الاستراتيجية حققت نجاحاً نسبياً في بعض القطاعات مثل الزراعة والأدوية، لكنها واجهت تحديات في القطاعات التكنولوجية المتقدمة<sup>140</sup>.

التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين تركز على تعميق العلاقات مع الدول التي لم تفرض عقوبات على روسيا، وخاصة الصين والهند وإيران. هذا التعاون شمل تطوير آليات دفع بديلة وأنظمة تجارة متقدمة<sup>141</sup>.

### المطلب الثاني: الصين كبديل استراتيجي عن الغرب

الصين كشريان اقتصادي رئيسي:

في مواجهة العزلة الاقتصادية الغربية، برزت الصين كشريان اقتصادي رئيسي لروسيا، حيث لعبت دوراً محورياً في تخفيف تأثير العقوبات على الاقتصاد الروسي. هذا الدور تجلى في عدة جوانب مترابطة ومتكاملة.

أولاً، في مجال التجارة الثنائية، شهدت العلاقات التجارية بين البلدين نمواً استثنائياً. حجم التبادل التجاري ارتفع من 147 مليار دولار عام 2021 إلى 190 مليار دولار عام 2022، ثم إلى 240 مليار دولار عام 2023، ووصل إلى 244.8 مليار دولار عام 2024<sup>142</sup>. هذا النمو يعكس التحول الجذري في أولويات التجارة الروسية من الغرب إلى الشرق.

ثانياً، في مجال الطاقة، أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط الروسي، حيث استوردت في عام 2024 حوالي 1.7 مليون برميل يومياً، مما يمثل حوالي 35% من إجمالي الصادرات النفطية الروسية. هذا الاستيراد المكثف ساعد روسيا في تعويض فقدان الأسواق الأوروبية جزئياً<sup>143</sup>.

ثالثاً، في مجال التمويل والاستثمار، زادت الاستثمارات الصينية في روسيا بشكل كبير، من 4.7 مليار دولار عام 2022 إلى 11.2 مليار دولار عام 2024. هذه الاستثمارات تركزت في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا، مما ساهم في تعويض انسحاب الاستثمارات الغربية<sup>144</sup>.

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

رابعاً، في مجال التكنولوجيا، أصبحت الصين المصدر الرئيسي للتكنولوجيا والمعدات المتقدمة لروسيا. الصادرات الصينية من الآلات والمعدات إلى روسيا نمت بنسبة 78% عام 2023، مما ساعد في تعويض القيود الغربية على التكنولوجيا<sup>145</sup>.

تطوير آليات الدفع والتسوية البديلة

واحدة من أهم جوانب التعاون الصيني-الروسي بعد العقوبات هي تطوير آليات دفع وتسوية بديلة عن النظام المالي العالمي المهيمن عليه غربياً. هذا التطوير كان ضرورياً لتجنب تأثير العقوبات المالية وضمان استمرارية التجارة الثنائية.

- استخدام العملات الوطنية شهد نمواً متسارعاً. نسبة المعاملات التجارية المسواة بالعملات الوطنية (اليوان الصيني والروبل الروسي) ارتفعت من 30% عام 2021 إلى 65% عام 2022، ثم إلى 80% عام 2023، ووصلت إلى 90% عام 2024. هذا التحول السريع يعكس الرغبة القوية من الطرفين في تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي<sup>146</sup>.

- تطوير أنظمة الدفع المتقدمة شمل ربط النظام الروسي "مير" بالنظام الصيني "يونيون باي" لتسهيل المعاملات المالية. هذا الربط يسمح للمواطنين والشركات في البلدين بإجراء معاملات مالية مباشرة دون الحاجة لاستخدام الأنظمة الغربية<sup>147</sup>.

- تطوير أسواق مالية مشتركة آليات لتداول السندات والأسهم بالعملات الوطنية، مما يقلل من الاعتماد على الأسواق المالية الغربية. بورصة موسكو أدرجت السندات الصينية بقيمة 15 مليار يوان في عام 2024، بينما بورصة شنغهاي أدرجت السندات الروسية بقيمة 500 مليار روبل. هذا التطور يعكس التكامل المالي المتزايد بين البلدين<sup>148</sup>.

إنشاء بنوك استثمار مشتركة تهدف لتمويل المشاريع الاستراتيجية المشتركة. البنك الروسي الصيني للاستثمار، الذي تأسس عام 2023 برأسمال 10 مليارات دولار، يقدم تمويلاً للمشاريع في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا. هذا البنك يستخدم العملات الوطنية حصرياً في عملياته<sup>149</sup>.

التعاون في المجالات التكنولوجية والصناعية

العقوبات الغربية دفعت روسيا للاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا الصينية في قطاعات حيوية. في قطاع الاتصالات، هيمنت الشركات الصينية على السوق الروسي بعد انسحاب الشركات الغربية. شركة هواوي أصبحت الشريك الحصري لتطوير شبكات الـ 5G في روسيا، مع استثمارات تقدر بـ 2.5 مليار دولار<sup>150</sup>.

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

في قطاع السيارات، الشركات الصينية ملأت الفراغ الذي تركته الشركات الغربية. شركة "جيلي" الصينية استحوذت على مصنع فولكسفاغن في كالوغا، بينما شركة "جريت وول" أنشأت مصنعاً جديداً في سانت بطرسبرغ. السيارات الصينية شكلت 40% من مبيعات السيارات الجديدة في روسيا عام 2024<sup>151</sup>. في قطاع الطيران، التعاون في مشروع طائرة CR929 واسعة المدى تسارع بشكل كبير. هذا المشروع المشترك بين شركة "كوماك" الصينية و"أوركوت" الروسية يهدف لتطوير بديل لطائرات بوينغ وإيرباص، مع بدء الإنتاج المخطط له في عام 2030<sup>152</sup>.

- تأثير الشراكة على الأسواق العالمية:

الشراكة الاقتصادية المتعمقة بين الصين وروسيا بدأت تؤثر على الأسواق العالمية بطرق متنوعة. في أسواق الطاقة، تحول الصين إلى المشتري الأساسي للطاقة الروسية غير ديناميكية الأسعار العالمية. الصين تمكنت من الحصول على النفط والغاز الروسي بخصومات كبيرة، مما عزز من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية<sup>153</sup>.

في أسواق المواد الخام، السيطرة الصينية الروسية المشتركة على قطاعات مثل المعادن النادرة والأسمدة والحبوب بدأت تؤثر على الأسعار العالمية. هذا التحكم يمنح البلدين نفوذاً اقتصادياً كبيراً في مواجهة الضغوط الغربية<sup>154</sup>.

في الأسواق المالية، تطوير آليات التسوية بالعملات الوطنية بدأ يقلل من الطلب على الدولار الأمريكي في التجارة الدولية. هذا التطور، وإن كان محدوداً حالياً، قد يكون له تأثيرات طويلة المدى على مكانة الدولار كعملة احتياطية عالمية<sup>155</sup>.

**المطلب الثالث: إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي**

نحو نظام اقتصادي متعدد الأقطاب:

الشراكة الاقتصادية الصينية الروسية المتعمقة تساهم في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي نحو نموذج متعدد الأقطاب. هذا التحول لا يقتصر على العلاقات الثنائية، بل يشمل تطوير شبكة من التحالفات الاقتصادية البديلة التي تتحدى الهيمنة الغربية<sup>156</sup>.

تطوير مؤسسات مالية بديلة شهد تسارعاً كبيراً. البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي تقوده الصين، وصل رأسماله إلى 100 مليار دولار مع عضوية 109 دول. بنك التنمية الجديد لدول البريكس، الذي تشارك فيه روسيا والصين، وافق على مشاريع بقيمة 33 مليار دولار منذ تأسيسه<sup>157</sup>.

## دور العامل الاقتصادى فى تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولى الليبرالى

تطوير شبكات تجارية بديلة يشمل توسيع عضوية منظمة شنغهاي للتعاون لتشمل دولاً مثل الهند وباكستان وإيران. هذه المنظمة تضم الآن حوالى 40% من سكان العالم و30% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، مما يجعلها قوة اقتصادية هائلة<sup>158</sup>.

تطوير معايير تقنية جديدة يتضمن التعاون فى وضع معايير للتكنولوجيا الناشئة مثل الـ G5 والذكاء الاصطناعى. هذه المعايير تتحدى الهيمنة الغربية فى وضع المعايير التقنية العالمية وتوفر بدائل للدول النامية<sup>159</sup>.

تأثير على الحوكمة الاقتصادية العالمية:

الشراكة الصينية الروسية تؤثر على الحوكمة الاقتصادية العالمية من خلال تحدى الأسس التى يقوم عليها النظام الحالى. فى منظمة التجارة العالمية، يتعاون البلدان لإصلاح قواعد التجارة الدولية بما يخدم مصالح الدول النامية والناشئة<sup>160</sup>.

فى صندوق النقد الدولى، تسعى الصين وروسيا لزيادة حصص التصويت للدول النامية وتقليل الهيمنة الغربية على صنع القرار. هذا السعى يشمل تطوير آليات تمويل بديلة للدول التى تواجه أزمات مالية<sup>161</sup>. فى مجال المعايير المحاسبية والمالية، يتعاون البلدان لتطوير معايير بديلة تأخذ فى الاعتبار خصوصيات الاقتصادات النامية. هذه المعايير تتحدى الهيمنة الغربية فى وضع القواعد المالية العالمية<sup>162</sup>. التحديات والعقبات المستقبلية:

رغم النجاحات المحققة، تواجه الشراكة الصينية الروسية تحديات جدية فى إعادة تشكيل النظام الاقتصادى العالمى. التحدى الأول هو مقاومة الدول الغربية لهذا التحول، من خلال تشديد العقوبات وتطوير آليات جديدة للحد من النفوذ الصينى الروسى<sup>163</sup>.

التحدى الثانى يتعلق بضرورة جذب دول أخرى للنظام البديل. معظم الدول النامية لا تزال معتمدة على النظام الاقتصادى الغربى، مما يتطلب تقديم حوافز قوية للتحول<sup>164</sup>.

التحدى الثالث يتعلق بالتنسيق بين البلدين فى مواجهة الضغوط الخارجية. الاختلافات فى المصالح الوطنية والأولويات الاستراتيجية قد تؤثر على فعالية التعاون<sup>165</sup>.

التحدى الرابع يتعلق بالقدرة على تطوير بدائل تقنية ومالية تنافس الأنظمة الغربية فى الكفاءة والموثوقية. هذا التطوير يتطلب استثمارات ضخمة ووقتاً طويلاً<sup>166</sup>.

## الخاتمة

### دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة حول دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية. أولاً، أثبتت الدراسة أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً محورياً ومنتزداً الأهمية في تشكيل العلاقات بين البلدين، حيث تجاوز دوره التقليدي كمتغير مكمل ليصبح المحرك الأساسي للتقارب الاستراتيجي. هذا الدور يتجلى في النمو الهائل للتبادل التجاري من 33 مليار دولار عام 2010 إلى 244.8 مليار دولار عام 2024<sup>167</sup>.

ثانياً، كشفت الدراسة أن ضرورات التعاون الاقتصادي تتجلى في التكامل الهيكلي بين الاقتصادين، حيث تلبى الموارد الطبيعية الروسية الحاجة الصينية المتزايدة للطاقة والمواد الخام، بينما توفر التكنولوجيا والاستثمارات الصينية للاقتصاد الروسي فرصاً للتحديث والتنويع. هذا التكامل خلق اعتماداً متبادلاً عميقاً يتجاوز الاعتبارات السياسية قصيرة المدى<sup>168</sup>.

#### الدلالات النظرية والعملية

تحمل نتائج هذه الدراسة دلالات مهمة على المستويين النظري والعملي. من الناحية النظرية، تساهم الدراسة في تطوير فهم أعمق لدور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، حيث تظهر كيف يمكن للضرورات الاقتصادية أن تتغلب على الحواجز السياسية والثقافية والأيدولوجية. كما تساهم في فهم كيفية تطور أشكال جديدة من التعاون الدولي في عصر التعددية القطبية<sup>172</sup>.

من الناحية العملية، تقدم الدراسة رؤى مهمة لصناع القرار في جميع أنحاء العالم حول كيفية التعامل مع التحولات الجيوسياسية المعاصرة. للدول النامية، تقدم الدراسة نموذجاً للتعاون الاقتصادي الذي يمكن أن يقلل من الاعتماد على القوى الغربية. للدول الغربية، تقدم تحليلاً عميقاً لطبيعة التحديات التي تواجه هيمنتها الاقتصادية<sup>173</sup>.

#### التوصيات والاقتراحات:

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات للأطراف المختلفة:

#### للصين وروسيا:

- تطوير آليات مؤسسية أكثر تطوراً لإدارة التعاون الاقتصادي وحل النزاعات المحتملة
- الاستثمار في تطوير التكنولوجيا والابتكار لتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الغربية
- تعزيز التعاون في المجالات الجديدة مثل الطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي

---

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

---

- تطوير برامج تبادل أكاديمي وثقافي لتعميق الفهم المتبادل<sup>174</sup>

**للدول النامية:**

- دراسة إمكانية الاستفادة من النموذج الصيني الروسي في تطوير علاقات اقتصادية متوازنة
- تنويع الشراكات الاقتصادية لتقليل الاعتماد على شريك واحد
- الاستثمار في تطوير القدرات المحلية لتعزيز الموقف التفاوضي<sup>175</sup>

**للدول الغربية:**

- إعادة تقييم فعالية أدوات السياسة التقليدية مثل العقوبات في تحقيق الأهداف السياسية
- تطوير أساليب جديدة للتعامل مع التحديات الناشئة عن التعددية القطبية
- الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا للحفاظ على الميزة التنافسية<sup>176</sup>

**للمجتمع الدولي:**

- تطوير آليات حوار ومؤسسات دولية جديدة تأخذ في الاعتبار التحولات في توزيع القوة العالمية

- تعزيز التعاون في مواجهة التحديات العالمية المشتركة مثل تغير المناخ والأوبئة
- تطوير قواعد ومعايير دولية تعكس التنوع الثقافي والاقتصادي<sup>177</sup>

**الآفاق المستقبلية والبحوث المقترحة:**

تفتح هذه الدراسة المجال أمام اتجاهات بحثية جديدة ومهمة. أولاً، الحاجة لدراسات مقارنة تحلل تجارب تعاون اقتصادي أخرى في الجنوب العالمي لفهم إمكانية تعميم النموذج الصيني الروسي. ثانياً، الحاجة لدراسات تأثير تحلل كيفية تأثير التحولات التكنولوجية على مستقبل التعاون الاقتصادي الدولي<sup>178</sup>. ثالثاً، الحاجة لدراسات تحليل تأثير التغيرات المناخية على أنماط التجارة والاستثمار العالمية، وكيف يمكن للتعاون الاقتصادي أن يساهم في مواجهة هذه التحديات. رابعاً، الحاجة لدراسات تتناول دور العامل الاقتصادي في تشكيل التحالفات الأمنية والسياسية في عصر التعددية القطبية<sup>179</sup>.

**الخلاصة النهائية:**

**دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي**

تؤكد هذه الدراسة أن العامل الاقتصادي أصبح القوة الدافعة الرئيسية في تشكيل العلاقات الدولية المعاصرة، وأن النموذج الصيني الروسي يقدم بديلاً واقعياً للهيمنة الغربية التقليدية. هذا النموذج، القائم على التكامل الاقتصادي والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، قد يكون النواة لنظام دولي جديد أكثر عدالة وتوازناً.

في الوقت نفسه، تظهر الدراسة أن هذا التحول لن يكون سهلاً أو سريعاً، وأنه يتطلب جهوداً مستمرة من جميع الأطراف لتطوير آليات تعاون فعالة وقواعد لعبة جديدة. النجاح في هذا المسعى سيحدد إلى حد كبير شكل النظام الدولي في العقود القادمة<sup>180</sup>.

**المراجع:**

أولاً: النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية

1. معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي (2001)
2. معاهدة نيرتشينسك (1689) - الاتفاقية الحدودية الأولى بين الإمبراطوريتين الروسية والصينية
3. اتفاقية منظمة شنغهاي للتعاون (2001)
4. اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد لدول البريكس (2014)

ثانياً: الكتب والمؤلفات الأكاديمية

الكتب باللغة العربية:

1. الخوري، محمد سعيد. "الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة". بيروت: دار النهضة العربية، 2019.
2. عبد الله، نادية محمود. "التحولات الجيوسياسية في آسيا والمحيط الهادئ". القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2020.
3. المصري، أحمد فؤاد. "الصين وروسيا: شراكة استراتيجية في عالم متغير". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

4. سالم، محمد محمود. "العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي". الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2022.
5. الشامي، عبد الرحمن علي. "مستقبل النظام الدولي: من الأحادية إلى التعددية". الرياض: دار المريخ، 2023.

الكتب باللغة الإنجليزية:

1. Allison, G. (2017). *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?*. Boston: Houghton Mifflin Harcourt.
2. Brzezinski, Z. (1997). *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives*. New York: Basic Books.
3. Callahan, W. A. (2013). *China Dreams: 20 Visions of the Future*. Oxford: Oxford University Press.
4. Cohen, B. J. (2019). *Currency and State Power in a World of Global Finance*. Princeton: Princeton University Press.
5. Drezner, D. W. (2021). *Economic Statecraft in the Age of Trump*. Washington: Brookings Institution Press.
6. Fishman, E. (2017). *The Art of Sanctions: A View from the Field*. New York: Columbia University Press.

---

**دور العامل الاقتصادى فى تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولى الليبرالى**

---

7. Gilpin, R. (2001). *Global Political Economy: Understanding the International Economic Order*. Princeton: Princeton University Press.
8. Hufbauer, G. C., et al. (2020). *Economic Sanctions Reconsidered*. 3rd Edition. Washington, D.C.: Peterson Institute for International Economics.
9. Keohane, R. O., & Nye, J. S. (2011). *Power and Interdependence*. 4th Edition. Boston: Longman.
10. Keohane, R. O., & Nye, J. S. (1977). *Power and Interdependence: World Politics in Transition*. Boston: Little, Brown.
11. Korolev, A. (2023). *China-Russia Strategic Partnership*. New York: Columbia University Press.
12. Lukin, A. (2018). *China and Russia: The New Rapprochement*. Cambridge: Polity Press.
13. Mearsheimer, J. J. (2014). *The Tragedy of Great Power Politics*. Updated Edition. New York: W.W. Norton.
14. Miller, C. (2022). *Chip War: The Fight for the World's Most Critical Technology*. New York: Scribner.
15. Morgenthau, H. J. (1973). *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 5th Edition. New York: Knopf.
16. Sakwa, R. (2015). *Frontline Ukraine: Crisis in the Borderlands*. London: I.B. Tauris.
17. Smith, A. (1976). *The Wealth of Nations*. Oxford: Oxford University Press.
18. Strange, S. (1988). *States and Markets: An Introduction to International Political Economy*. London: Pinter Publishers.
19. Wang, J. (2018). *China in the World*. Beijing: China Intercontinental Press.
20. Westad, O. A. (2007). *The Global Cold War*. Cambridge: Cambridge University Press.

ثالثاً: الرسائل الجامعية والأطروحات

1. أحمد، فاطمة علي. "العلاقات الاقتصادية الصينية الروسية فى إطار منظمة شنغهاي للتعاون". رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022.
2. الطائي، حسام محمد. "تأثير العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدولية: دراسة حالة روسيا". رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2023.
3. Li, Wei. "Economic Cooperation between China and Russia: Challenges and Opportunities". PhD Dissertation, Harvard University, Department of Economics, 2023.
4. Petrov, Ivan. "Russia's Pivot to Asia: Economic and Strategic Implications". Master's Thesis, Moscow State University, Faculty of International Relations, 2024.

رابعاً: المقالات المنشورة فى المجالات العلمية المحكمة

مجالات عربية:

1. البدوي، سامر أحمد. "التكامل الاقتصادى الصينى الروسى ومستقبل النظام الدولى". مجلة السياسة الدولية، العدد 230، أكتوبر 2023، ص 45-67.
2. الحسينى، مريم محمد. "دور العامل الاقتصادى فى الشراكة الاستراتيجية الصينية الروسية". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 78، ربيع 2024، ص 112-134.
3. زكى، أحمد محمود. "العقوبات الاقتصادية الغربية وتأثيرها على العلاقات الدولية". مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد 15، العدد 2، 2023، ص 78-95.

مجالات إنجليزية:

1. Galtung, J. (1971). "A Structural Theory of Imperialism". *Journal of Peace Research*, 8(2), 81-117.

### دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

2. Chen, Li. (2022). "China-Russia Economic Cooperation: From Complementarity to Competition". China Quarterly, 251, 789-812.
3. Korolev, A. (2023). "The Limits of Strategic Partnership: China-Russia Relations in the New Era". International Affairs, 99(4), 1567-1585.
4. Lukin, A. (2021). "Russia's Pivot to Asia: Myth or Reality?". Asia Policy, 28(3), 45-73.
5. Trenin, D. (2022). "Russia and China: The End of the Post-Cold War World Order". Foreign Affairs, 101(2), 134-149.

#### خامساً: أشغال المؤتمرات والندوات العلمية

1. المؤتمر الدولي حول "مستقبل العلاقات الآسيوية"، جامعة الدول العربية، القاهرة، 15-17 مارس 2024.
2. ندوة "التحولات الاقتصادية في النظام الدولي"، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 22-23 نوفمبر 2023.
3. International Conference on "China-Russia Economic Relations", Beijing University, October 5-7, 2023.
4. Symposium on "Economic Sanctions and International Relations", Harvard Kennedy School, April 12-14, 2024.

#### سادساً: التقارير الحكومية والمؤسسية

##### التقارير الحكومية:

1. وزارة التجارة الصينية، التقرير السنوي للتجارة الخارجية، بكين، 2024.
2. الهيئة الفيدرالية الروسية للإحصاء، إحصاءات الطاقة والموارد الطبيعية، موسكو، 2024.
3. Ministry of Economic Development of Russia, "Russia's Foreign Trade Report 2024", Moscow, 2024.
4. China National Bureau of Statistics, "China Statistical Yearbook 2024", Beijing, 2024.

##### تقارير المؤسسات الدولية:

1. صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، واشنطن، أبريل 2024.
2. البنك الدولي، "تقرير التنمية العالمية 2024"، واشنطن، 2024.
3. International Monetary Fund, "Global Financial Stability Report", Washington, April 2024.
4. World Bank, "World Development Report 2024", Washington, 2024.
5. World Trade Organization, "World Trade Statistical Review 2024", Geneva, 2024.

##### تقارير مراكز الأبحاث:

1. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، "التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى"، واشنطن، 2024.
2. معهد الدراسات الآسيوية، "مستقبل العلاقات الآسيوية"، لندن، 2023.
3. Carnegie Endowment for International Peace, "China-Russia Relations: Strategic Partnership or Alliance?", Washington, 2024.
4. Council on Foreign Relations, "The Future of U.S.-China-Russia Relations", New York, 2024.
5. Chatham House, "Economic Interdependence and Geopolitical Competition", London, 2023.

#### سابعاً: المواقع الإلكترونية والمصادر الرقمية

##### المواقع الأكاديمية:

1. موقع الجزيرة للدراسات: [www.studies.aljazeera.net](http://www.studies.aljazeera.net)
2. موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: [www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)



دور العامل الاقتصادي في تشكيل العلاقات الصينية الروسية بين ضرورات التعاون وضغوط النظام الدولي الليبرالي

- .3 Foreign Affairs: [www.foreignaffairs.com](http://www.foreignaffairs.com)
- .4 The Diplomat: [www.thediplomat.com](http://www.thediplomat.com)
- .5 China Daily: [www.chinadaily.com.cn](http://www.chinadaily.com.cn)

قواعد البيانات:

1. قاعدة بيانات البنك الدولي للإحصاءات الاقتصادية
2. قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية للتجارة الدولية
- .3 World Bank Open Data Platform
- .4 IMF Data Repository
- .5 UN Comtrade Database

ثامناً: المقابلات الشخصية والمصادر الأولية

1. مقابلة مع البروفيسور أحمد الخوري، خبير الاقتصاد السياسي الدولي، الجامعة الأمريكية في بيروت، 15 مايو 2024.
2. مقابلة مع السفير الصيني السابق في موسكو، لي هوا، بكين، 20 يونيو 2024.
- .3 Interview with Dr. Dmitri Trenin, Former Director of Carnegie Moscow Center, Moscow, June 25, 2024.
- .4 Interview with Prof. Alexander Lukin, HSE University, Moscow, July 2, 2024.

تاسعاً: الوثائق الرسمية والبيانات الحكومية

1. البيان المشترك للرئيس الصيني والروسي، بكين، 4 فبراير 2022.
2. الاستراتيجية الوطنية الصينية للأمن القومي، بكين، 2021.
3. مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي، موسكو، 2023.
- .4 Joint Statement of the People's Republic of China and the Russian Federation on the International Relations Entering a New Era, Beijing, February 4, 2022.
- .5 China's National Security Strategy, Beijing, 2021.
- .6 Foreign Policy Concept of the Russian Federation, Moscow, 2023